Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (1): 18-36
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.2

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Diversification of income sources in the United Arab Emirates for the period 1975-2022 (An economic analytical study)

Delan Ramadhan Tamarkhan*, Ameen M. Saeed ALedresi
College of Administration and Economics/ Salahaddin University

Keywords:
Economic diversification, oil and non-oil sector, GDP per capita, oil and non-oil exports, United Arab Emirates.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Aug. 2024
Accepted 16 Sep. 2024
Available online 30 Sep. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Delan Ramadhan Tamarkhan
College of Administration and Economics/ Salahaddin University

Abstract: The research aims to benefit from the experience of the United Arab Emirates in diversifying its sources of income, by following up on the legislative base it has prepared for this change which it had planned for in its economic structure, the results that were reflected in the developments of the gross domestic product and the relative importance of the sectors that make up its oil and non-oil composition, the basket of oil and non-oil exports, and the reflection of this in the growth of the average per capita income. The researchers followed the inductive approach and the descriptive analytical method. Perhaps the most important thing they reached was that this country had built its development strategy within the framework of the outward orientation in transferring the country from the local framework to the global horizon, achieving a diversity in the components of its GDP and in its export basket. This was reflected in a noticeable increase in the average per capita income, and this could not have been achieved without the cohesion and harmony between the citizens of the country and the government.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 67, Part (1): 18-36
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.2

تنويع مصادر الدخل في دولة الامارات العربية المتحدة للمدة 1975- 2022 (دراسة تحليلية اقتصادية)

ديلان رمضان تمرخان **امين محمد سعيد الادريسي**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين

المستخلص

يهدف البحث إلى الاستفادة من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة بتنويع مصادر دخلها، من خلال متابعة جملة ما هيئته من قاعدة تشريعية لهذا التغيير الذي خططت له في هيكلها الاقتصادي، والنتائج المتمخضة عن ذلك والمنعكسة في التطورات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والأهمية النسبية للقطاعات الداخلة في تكوينه النفطية وغير النفطية، وسلة الصادرات النفطية وغير النفطية، وانعكاس هذا في النمو الحاصل في متوسط دخل الفرد. اتبع الباحثان المنهج الاستقرائي والأسلوب الوصفي التحليلي، ولعل أهم ما توصلا إليه:

إن هذه الدولة قد بنت استراتيجيتها التنموية في إطار التوجه نحو الخارج، إذ استطاعت هذه الاستراتيجية من نقل الدولة من الإطار المحلي إلى الأفق العالمي محققة في ذلك تنوعا في مكونات الناتج المحلي لها وفي سلة صادراتها، وانعكس هذا في ارتفاع ملحوظ في متوسط دخل الفرد، ولم يمكن لهذه الاستراتيجية أن تتحقق لولا التلاحم والتناغم بين مواطني الدولة والحكومة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، القطاع النفطي وغير النفطي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات النفطية وغير النفطية، دولة الامارات العربية المتحدة.

المقدمة

يعد الاعتماد على مورد وحيد لتغذية الموازنة العامة للدولة احدى الهموم التي تؤرق صانعي السياسة الاقتصادية في الدول كافة، وبخاصة الدول النامية التي عانت طويلا من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي، من جراء تراكم وتكرار بعض السياسات الاقتصادية القاصرة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، مما جعلها لا تستطيع الخروج عن نمط توزيع الأدوار التي رسمها لها تقسيم العمل الدولي، أو بسبب فشل تطبيق سياساتها الاقتصادية من جراء عدم قدرتها على تجاوز التحديات التي تعرضت لها.

لم تكن الدول العربية الخليجية بمنأى عن تقسيم العمل الدولي هذا، بل كانت في قلب مخططات الدول الكبرى لتصبح شريان إمدادها بالطاقة. ويبدو أن هذه الدول، وبخاصة دولة البحث الإمارات العربية المتحدة قد واجهت تحديات كبيرة، فهي إلى عهد قريب كانت عبارة عن سبع إمارات لا يربطها رابط سياسي. حيث أعلن عن قيام دولة الامارات العربية المتحدة رسميا في عام 1972. ومن هنا نجد عظم الجهد الذي بذله قادة هذه الامارات لتشكيل اتحاد بينها، وليشكل هذا الإتحاد اللبنة الأولى للبدء بسلسلة من التشريعات التي سنتها الدولة لبناء اقتصاد الدولة، ومن ثم الاتجاه نحو تنويع مصادر دخلها للتقليل من الاعتماد على النفط والغاز كمصدر دخل لها، بغية التقليل من اثار الصدمات التي يواجهها الاعتماد على مصدر وحيد، سواء فيما يتعلق بالتقلبات التي تواجه أسعار النفط، أو التذبذبات الحاصلة في كميات الطلب عليه، في الوقت الذي أخذ العالم يتجه وبقوة نحو استخدام التكنولوجيا لجعل مصادر الطاقة البديلة أكثر اقتصادية.

المحور الأول: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** يعد الاعتماد على مصدر وحيد للدخل من التحديات الكبرى لوجود الدول العربية الخليجية، في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي أخذت تعزز وبقوة دور مصادر الطاقة البديلة في سعي حثيث لجعل استخدامها يتم بشكل أكثر اقتصادية، سيما وإن السوق النفطية تشهد باستمرار تقلبات في كميات الطلب وفي أسعاره، وما يعنيه هذا من آثار على ديمومة رفاه هذه الدول، التي تعد دولة الامارات العربية المتحدة مثالاً لها.
2. **أسئلة البحث:** في ضوء مشكلة البحث يمكن طرح الأسئلة الآتية:

- ماهية التشريعات والإستراتيجيات التي شرعت بها دولة الأمارات العربية المتحدة لتكون قاعدة لتنويع مصادر دخلها؟
- ماهية التطورات الحاصلة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي للدولة ونصيب الفرد منه منذ عام 1975 وحتى عام 2022؟
- ماهية التطورات الحاصلة في سلة الصادرات غير النفطية منذ عام 2000 وحتى العام 2020؟

3. **اهداف البحث**: أهم الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها هي:

- تسليط الضوء على التشريعات التي سنتها دولة الامارات العربية المتحدة وما صاغته من استراتيجيات لتنويع مصادر دخلها.
- متابعة التطورات الحاصلة في مكونات الناتج المحلي الاجمالي للدولة ونصيب الفرد منه منذ عام 1975 وحتى عام 2022.
- تحليل التطورات الحاصلة في سلة الصادرات غير النفطية منذ عام 2000 وحتى عام 2020.

4. **أهمية البحث:** تتجلى أهمية البحث في كونه يطرح موضوع الساعة الذي يشغل بال المهتمين من الباحثين وصناع القرار، ذلك لأن شبح أي انهيار في مصادر الدخل الرئيسة لهذه الدول وهو النفط، من شأنه تهديد استمرارية تنميتها ورخاءها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تجارب الدول الأخرى التي حققت نجاحا يبدد اليأس، ويمهد الطريق للاستفادة من أوجه نجاحات هذه التجارب، وتجنب مواطن ضعفها.
5. **فرضية البحث:** استطاعت دولة الامارات العربية المتحدة أن تستفيد مما أتيح لها من فرص، لتنويع مصادر دخلها، متجسدا هذا بالتطور الحاصل في مكونات الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع متوسط دخل الفرد، وتنوع هيكل الصادرات.
6. **مكان وزمان البحث:** مكان البحث: دولة الامارات العربية المتحدة. مدة البحث: 1975-2022.
7. **منهجية البحث:** اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يستفيد من كلا المنهجين الاستقرائي والاستنباطي.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي في دولة الامارات واستراتيجيته

اولاً. التنويع الاقتصادي:

1. **ماهية التنويع الاقتصادي:** أصبح للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت الدول النامية التي تعاني من اختلالات وتشوهات في هياكل اقتصاداتها الآثار السلبية الناجمة عن اعتمادها على مورد وحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة وفي مقدمتها النفط، مما جعل اقتصاداتها تتصف بالأحادية (Usman and Landry, 2021: 11). إن التعويل على هذا المورد له خطورة كبيرة، ذلك أنه شديد التأثر بالتقلبات الحاصلة في الأسواق العالمية بين الحين والآخر، مما

يؤثر سلبا في النمو والاستقرار الاقتصادي لهذه الدول، لهذا فقد سعت العديد من الدول بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي والعمل على إنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات. (الخطيب، 2014: 8).

يعرف بعض الاقتصاديين التنويع الاقتصادي بأنه " عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل بينما عرفه اخرون بأنه عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي في الناتج المحلي الإجمالي (الهيتي، 2003: 156). ويعرف أيضا على أنه" تنويع لمصادر الدخل من خلال انتهاج أسلوب متوازن قائم على التكامل المدروس بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية" (صالح، 2011: 7). وهناك من يرى أن التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمكين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وتنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات، هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (مرزوك، 2013: 7). ويضيف (النارز، 2019: 198) إلى التعريفات السابقة إلى أن التنويع الاقتصادي يعمل على خلق مجالات جديدة تسهم في خلق قيم مضافة، وتعمل على توفير فرص عمل للعمالة الوطنية ذات إنتاجية عالية، مما يصب في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

يمكن استخلاص مما تم ذكره: أن تنويع الاقتصاد عملية تدريجية تراكمية تستوجب تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، من خلال رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين كفاءتها وخلق قيم مضافة، وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية تتسم بالإنتاجية العالية، مما يصب في تقليل تسرب العملة الأجنبية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المدى البعيد.

2. **أهداف التنويع الاقتصادي:** قد يكون الهدف من التنويع الاقتصادي على المدى القصير، هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي(نفط)، مثلا في الدول النفطية ومن ثم زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى البعيد فالهدف منه هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي(نفط) في خلق تنمية اقتصادية قائمة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى، أي يتم الاعتماد على القطاع الرئيسي(النفط)، حتى يغدو وسيلة لإنجاز التنوع الاقتصادي (مجبل، 2018: 150).

وتأسيسا على ما تم ذكره يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة للتنويع الاقتصادي بالآتي:

- تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي في سلع متنوعة كانت يتم استيرادها من الخارج، ومن ثم الحد من استنزاف العملة الأجنبية (Wagner, 2000: 2).
- يؤدي اعتماد الاقتصاد على صادرات منتوج واحد إلى أن أي تقلب في أسعاره أو كميات تصديره سيكون لها انعكاسا سلبيا على الخطط التنموية، لذا فإن التنويع الاقتصادي سيوفر الموارد المالية التي تغذي موازنة الدولة وتساهم في تمويل خطط التنمية الاقتصادية (محمد امين، 2016: 31-32).
- تمكين القطاع الخاص من أداء دور مهم في العملية الاقتصادية وتقليص دور القطاع العام، لكون القطاع الخاص يتمتع بكفاءة أعلى في توظيف المزيد من العمالة المحلية، فضلا عن قدرته على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية (صبر وحمه سعيد، 2021: 250).

- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، إذ يهدف الاستثمار الأجنبي في الكثير من الدول النامية إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. (العيساوي، 2009: 19-20)

3. **أهمية التنويع الاقتصادي:** هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، إذ من شأن التنويع الاقتصادي أن يجعل الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات العرض والطلب للسلعة في الأسواق العالمية (Martin, 2013: 5). سيما وأنها تمثل السلعة الوحيدة في أحيان كثيرة والتي تساهم في إمداد الموازنة العامة بالإيرادات اللازمة، مما يعمل على زيادة المكاسب التجارية المتحققة للدولة، ورفع معدلات الإنتاج الرأسمالي، وخلق فرص عمل واعدة للأيدي العاملة، وتعزيز روح التنمية المستدامة، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا، مما يصب في بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية فضلا عن أجيال المستقبل، ويساعد في تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية (وسيلة وعباس،2017: 373-374).

4. **مقومات استراتيجية التنويع الاقتصادي:** يشير تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع (2006) إلى عدد من المتغيرات التي تؤثر في عملية التنويع الاقتصادي، لعل من أهمها طبيعة واتجاه السياسات العامة من سياسة مالية وتجارية وصناعية، إذ إن لهذه السياسات تأثيرات متباينة على التنويع الاقتصادي، فوجود سياسة مالية محفزة للاستثمار والتي تستخدم أدوات هذه السياسة مثل تخفيض الضرائب على الأرباح أو الاعفاء منها، إلى جوار دعم القطاعات الإنتاجية من خلال توسيع نطاق الإنفاق الحكومي الموجه لتلك الأنشطة الاقتصادية الموجه إنتاجها للتصدير أو سياسة تجارية تتبنى تخفيض الضرائب الكمركية أو الاعفاء منها للمواد الأولية الداخلة في التصنيع، أو تزيد منها للسلع المنافسة للمنتوج المحلي، فضلا عن سياسة صناعية قائمة على دعم المنتوج المحلي، وتيسير سبل حصول المستثمرين المحليين على القروض، هذه أو تلك من السياسات من شأنها الاسهام بدعم توجهات التنويع الاقتصادي. كما تؤثر الامكانات المادية وحجم رأس المال البشري ومستواه الفني، ودرجة الانفتاح التجاري وإمكانات الحصول على التمويل المحلي والدولي، والتغيرات في سعر الخصم، ومستوى التضخم في تشجع أو عرقلة التنويع الاقتصادي حسب وضع هذه المتغيرات.، وتلعب المتغيرات المؤسسية والتي تتمثل بالبيئة المؤسسية من بيئة استثمارية ومدى استقرار الوضع الأمني دورا هاما في جذب الاستثمارات التي لها دور حاسم في الاستثمار الداعم للتنويع الاقتصادي (بوشول وغانبة وجرمون، 2017: 229).

وبهذا الصدد لابد من اعتماد الحكومات على إدارة فعالة وذات مصداقية، تقوم بدراسة كل النواحي والأخطار الممكن الوقوع فيها جراء التنمية والتنويع بوضع سياسات واستراتيجيات مبنية على معلومات وبيانات للتطورات والتغيرات الداخلية والخارجية لصنع القرارات المناسبة وفق القدرات المتوفرة. وتحقيق انفتاح على الخارج من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب وتوفير الظروف المناسبة لهم وتحقيق الشروط الأمنية والبيئية والاقتصادية، وضرورة إدارة سياسة سعر الصرف لتفادي ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية جراء التغييرات والاستراتيجيات الجديدة، فضلا عن إدراك أهمية الدور الذي يؤديه قطاع العلوم والتكنولوجيا في ضمان تحقيق التنويع في شتى مصادر الدخل، ووضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في

الأشخاص والمؤسسات والبنى التحتية والتجارة الخارجية تهدف للتخلص من أحادية الاقتصاد والتحرر من المشكلات الناجمة عن التبعية لمورد واحد(كمال وعلي، 2020: 3-4).

ثانياً. الواقع الاقتصادي وإستراتيجية وسياسات التنويع في دولة الامارات العربية المتحدة: سيتم تناول في هذه الفقرة ما يتعلق باقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وإستراتيجية وسياسات التنويع الاقتصادي فيها.

1. **الواقع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة:** لم تكن دولة الامارات العربية المتحدة معروفة للمجتمع الاقتصادي العالمي منذ أقل من نصف قرن إذ كان جل اعتمادها على تجارة اللؤلؤ والتجارة البحرية والأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والصناعة التقليدية للحفاظ على اقتصاد الكفاف، بدأ أول عقد حقيقي للتنمية فيها في أوائل سبعينيات القرن العشرين مع تشكيل الاتحاد وازدهار إنتاج النفط والتصدير اللاحق الذي تزامن مع فترة ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية، لم تفوت دولة الامارات الفرصة لتحقيق تنمية اقتصادية واسعة خلال مدة قصيرة من الزمن والتي امتدت منذ العام (1973-1982)، وبفضل عائدات النفط الكبيرة التي تحققت لها تمكنت من تجاوز عقبة تراكم رأس المال الكافي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وبالاعتماد على قطاع النفط والغاز بعدّه ركيزة للاقتصاد، استثمرت الدولة بشكل كبير في البنى الارتكازية المادية والاجتماعية(صباح، 2017: 3). وبناءً على هذا شهد اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة تقدما كبيرا جعل الدولة في المراتب الأولى في بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل دخل الفرد، إذ كانت في المرتبة الأولى عربيا والخامسة عالميا في (مؤشر مستويات الرضا عن المعيشة)، ضمن تقرير (مؤشر الرخاء العالمي)الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني لعام 2016، كما احتلت الدولة موقعها المتميز ضمن (القائمة الخضراء) وهي القائمة التي تصنف أكثر الدول رخاء في العالم وتشمل 30 دولة فقط، إذ صنفت الامارات ضمن هذه القائمة منذ اصدار التقرير، كما احتلت المركز الأول إقليميا لثلاثة أعوام متتالية في التنافسية العالمية، كما حازت على المركز الأول عالميا في ثلاثة مؤشرات للتنافسية العالمية في قطاع السياحة و24 عالميا، والمركز الأول ضمن تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي عربيا (طه، 2022: 14).

اتبعت الدولة سياسة الحرية الاقتصادية إذ اتسمت هذه السياسة بقدر كبير من المرونة، على الصعيد الداخلي المتمثلة في سياسات التجارة الداخلية والاستثمار وحرية حركة انسيابية رؤوس الأموال والأيدي العاملة والتمويل، أما على المستوى الخارجي فقد سلكت طريق حرية التجارة الخارجية وضمان الاستثمارات الخارجية إذ كفلتها القوانين الاقتصادية، وجاءت منسجمة ومتسقة ومواكبة للسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وهذه السياسات وغيرها جاءت لتطمئن المستثمر الأجنبي على استثماراته وعدم تعرضه إلى ما يخشاه على هذه الاستثمارات (عميرة، 2002: 3-5).

2. **استراتيجية التنويع الاقتصادي في الامارات:** يحقق الاقتصاد الاماراتي أداءً استثنائيا، وذلك بفضل حرص الدولة منذ فترة طويلة على تبني سياسة تنموية تقوم على تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات غير النفطية، يتميز اقتصاد الدولة بالبنية التحتية ذات الأداء المستقر والمتوازن على الرغم من كل ما يحيط به من تحديات خارجية، سواء على الجانب الاقتصادي المتمثل بالتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمي بالشكل الذي يضعف من الثقة به كمورد دائم ومستقر يغذي موازنة الدولة، أو ما يحيط بالمنطقة من اضطرابات وتحديات. رغم هذه الظروف والتحديات تمتعت دولة الإمارات باستقرار اقتصادي شامل، مما أدى إلى وجود فرص عمل كثيرة للعاملين المواطنين والوافدين. ففي عام 2014، بلغت قيمة التحويلات التي قامت بها العمالة الوافدة المقيمة في الدولة إلى بلدانهم 1.9 مليار دولار.

ولقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال إستضافتها (معرض إكسبو العالمي 2020 في دبي)، توفير 275,000 فرصة عمل لتعزيز العديد من القطاعات منها السياحة، والطيران، والبنية التحتية (طه، 2022: 14).

3. **مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في الامارات:** تبنت دولة الامارات عددا من استراتيجيات التنويع الاقتصادي من بينها:

أ. رؤية الامارات 2021: التي استهدفت تقليص دور قطاع النفط كمصدر رئيس للدخل وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية مثل السفر والسياحة، الخدمات المالية، التجارة الخارجية، تقنيات المعلومات والصناعات مثل مكونات الطائرات، توفير البيئة المشجعة للاستثمار الخاص، وذلك بتيسير وتحديث الإجراءات، والاعتماد على منطلقات الحكومة الذكية، وتوفير البنى التحتية الأساسية سواء الطرق أو الاتصالات أو المطارات والموانئ والمناطق الحرة. وقد تم تنفيذ هذه الرؤية على ثلاث مراحل وهي: - استراتيجية الحكومة للفترة 2008-2011، والتي استهدفت تحقيق التنمية المستدامة، توفير الرخاء للمواطنين، وتعزيز مكانة الدولة إقليميا وعالميا. واستراتيجية الحكومة للفترة 2011-2013: حيث التركيز على المواطن في مجال الرقي بالنظام الصحي، والتعليمي، والمعرفي، والأمني، وخلق بيئة مستدامة، وبنية تحتية متكاملة، ومكانة عالمية متميزة. واستراتيجية الحكومة للفترة 2014-2016: حيث التركيز على تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، وتفعيل عملية صياغة وتنفيذ السياسات المالية والنقدية والتجارية (البوابة الرسمية للدولة، رؤية الامارات 2021).

ب. خطة دبي 2021: تسعى دبي إلى تعزيز مكانتها كلاعب رئيس في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مرتبتها كمركز أعمال عالمي وجعلها بشكل مستمر واحدة من أهم خمسة مراكز عالمية للتجارة والنقل والتمويل والسياحة. يعنى هذا المحور بإيجاد نموذج فريد في النمو ينتقل من فكرة الاعتماد على تراكم عوامل الإنتاج إلى نموذج مستدام مدفوع بالابتكار والإنتاجية المرتفعة لكل من رأس المال والعمالة ومدعم ببيئة هي الأكثر سهولة في ممارسة الأعمال، علاوة على أهمية الاعتماد على قاعدة متنوعة من النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة المرتفعة، بما يعزز من قدرة اقتصاد الامارة لمواجهة أية صدمات داخلية أو خارجية. (بن فريحة ونصاح، 2020: 12).

ج. رؤية الشارقة 2021: تهدف هذه الرؤية إلى زيادة التدفقات السياحة إلى الامارة إلى 10 ملايين سائح بحلول عام 2021. وقد سطرت أربعة محاور لتحقيق هذه الرؤية، تتجلى بتعزيز مكانة الشارقة كوجهة رائدة في السياحة العائلية، والنحسين المستمر لتجربة السائحين، وتطوير وتنمية القدرات والمرافق السياحية ذات المستوى العالمي، والترويج والتسويق الفعال لعناصر الجذب الثقافية والتراثية التي تمتلكها الامارة (الاتحاد، 2022: 5).

د. رؤية "نحن الإمارات 2031: تشمل أهداف هذه الرؤية رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 1.49 تريليون إلى 3 تريليون درهم، وتمثل الرؤية خطة عمل وطنية تستكمل من خلالها دولة الإمارات مسيرتها التنموية للعقد القادم، وتركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية والتنموية.. تسعى الدولة من خلال هذه الرؤية إلى تعزيز مكانتها كشريك عالمي، ومركز اقتصادي جاذب ومؤثر، وتقديم النموذج الاقتصادي الناجح للدولة للعالم، والفرص التي تتيحها للشركاء العالميين كافة كجزء هام من منظورها العالمي (البوابة الرسمية للدولة، رؤية نحن الامارات 2031).

ه. مئوية الإمارات 2071: تُشكل مئوية الإمارات 2071، رؤية شاملة وطويلة الأمد تمتد خمسة عقود بعد رؤية 2021، وتشكّل خريطة واضحة للعمل الحكومي الطويل المدى، لتعزيز سمعة الدولة وقوتها الناعمة. تستند مئوية الإمارات 2071 على أربعة محاور رئيسة منها حكومة تستشرف المستقبل. تهدف الخطة إلى الاستثمار في الأجيال القادمة، من خلال إعدادهم بالمهارات والمعرفة اللازمة لمواجهة التغيرات السريعة وجعل دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول المئوية المقبلة عام 2071. تسعى "المئوية " إلى الاستثمار في شباب الدولة، وتجهيزهم بالمهارات والمعارف التي تستجيب مع التغيرات المتسارعة، والعمل كي تكون دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في العام 2071.(البوابة الرسمية للدولة، رؤية مئوية الامارات 2071)

المحور الثالث: تحليل معطيات الاقتصاد لدولة الامارات العربية المتحدة للفترة 1975-2022

يشتمل هذا المحور على الآتي:

1. **مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي:** يتبين من الجدول (1) تضاعف ناتج القطاع النفطي بالأسعار الجارية من 33,387 مليار درهم اماراتي في عام 1975 الى 499,782 مليار درهم اماراتي في عام 2014 وبعدها تراجع الناتج النفطي الى 222,430 مليار درهم اماراتي في عام 2020 وبعدها ارتفع الناتج النفطي الى 563,805 مليار درهم اماراتي في عام 2022 بسبب تذبذب أسعار النفط عالميا وعدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية عالميا، حيث يتبين من الجدول رقم (1) أن الإيرادات النفطية في الفترة (1975–1980) كانت تمثل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي وكانت بنسبة 57,3 %و55,3%، وكانت تستخدم من قبل الدولة في عملية تنمية القطاعات الاقتصادية وبخاصة البنية التحتية المتمثلة بتشييد هياكل البنية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة الأداة الأساسية الهامة لتنويع القاعدة الاقتصادية التي اعتمد عليها في السنوات اللاحقة. ويلاحظ أن الناتج المحلي غير النفطي في حالة تزايد مستمر من عام 1975 إلى 2019 بسبب مجموعة من التشريعات والسياسات والقوانين التي شرعتها الدولة لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية. وفي العام 2020 تراجع الناتج المحلي غير النفطي بسبب انتشار فايروس كوفيد 19 وبعدها في عامي 2021 و2022 عاد الناتج المحلي الاجمالي إلى الارتفاع ثانية إلى 1157702 و1298287 على التوالي. حيث يتبين من الجدول رقم (1) أنه ما بعد العام 1985 فقد أصبحت الحصة الأكبر من الناتج المحلي للدولة تعتمد على الناتج غير النفطي وذلك لتنويع القاعدة الاقتصادية ونجاح عملية التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة (صباح، 2018: 6).

جدول (1): مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة بالأسعار الجارية للمدة (1975-2022) مليار درهم

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نسبة	الناتج المحلي الإجمالي النفطي	نسبة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة
1975	24926	%42.7	33387	%57.3	58313	%100
1980	72342	%44.9	89296	%55.3	161638	%100
1985	92303	%61.9	56753	38.1	149056	%100
1990	113052	%60.7	73073	%39.3	186125	%100

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	نسبة	الناتج المحلي الإجمالي النفطي	نسبة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة
1995	180256	%74.7	61088	%25.3	241345	%100
2000	273053	%71.3	110126	%28.7	383179	%100
2005	227232	%65.7	436086	%34.3	663318	%100
2010	774952	%70.3	327492	%29.7	1102444	%100
2011	829065	%62.6	496093	%37.4	1325158	%100
2012	881016	%62.4	531465	%37.6	1412481	%100
2013	947023	%64.4	522780	%35.6	1469803	%100
2014	1021020	%67.1	499782	%32.9	1520802	%100
2015	1075966	%79.1	283871	%20.9	1359837	%100
2016	1105238	%81.5	250852	%18.5	1356090	%100
2017	1145243	%80	288930	%20	1434173	%100
2018	1166509	%74.4	401830	%25.6	1568339	%100
2019	1189237	%77.5	245830	%22.5	1435067	%100
2020	1061010	%82.7	222430	%17.3	1283440	%100
2021	1157702	%75.9	367042	%24.1	1524744	%100
2022	1298387	%69.7	563805	%30.3	1862192	%100

مصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- دولة الامارات العربية المتحدة، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء للفترات (1975-2009) و(2010-2022).
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية الاجتماعية لدولة الامارات فترة 2005-2010
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التقارير السنوية لدولة الامارات العربية المتحدة للسنوات (2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023)

-

شكل (1): نسبة مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الاماراتي للفترة (1975-2022)

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (1).

2. **متوسط معدل النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة:** من الجدول رقم (2) نلاحظ كيف تضاعف النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة وذلك من جراء التوجه الاقتصادي ذو

النظرة المستقبلية بعيدة المدى، إذ يبدو أن متوسط معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الجارية في دولة الامارات العربية المتحدة في الفترتين (1975 -1980) – (2000-2005) كان تصاعديا وذلك لأن الدولة اتبعت مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتجارية والمصرفية، كما استغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفع معدل النمو من 1.7% إلى 11.6%. وفي الفترتين من (2005–2010) – (2015–2017) انخفض متوسط معدل النمو الاقتصادي وذلك لأسباب كثيرة منها الأزمة المالية العالمية وانهيار شركات الرهن العقاري وانخفاض أسعار النفط وتحديد كمية النفط المسموح بيعها من قبل منظمة أوبك حيث تراجع معدل النمو من 9.9 %الى 3.3 %. وفي العام 2018 ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي ووصل إلى 9.4 %، في حين أنه وخلال السنتين 2019 و2020 تراجع معدل النمو بشكل كبير حيث بلغ (– 2.1 %، –16.4%) وذلك بسبب انتشار فايروس كوفيد 19 واغلاق كافة الشركات والمصانع وشلل حركة النقل العالمية. وقد عاود متوسط معدل النمو السنوي ارتفاعه في العامين 2021 و2022 إذ ارتفع بمعدل 18.8 % و22.1 %على التوالي بسبب اتباع السياسات الاقتصادية الجديدة المشجعة للاستثمار ومنها ربط المشاريع الصغيرة بالشركات الكبيرة والمتوسطة ومنح القروض وسياسة الاعفاء الضريبي والإعفاء من الرسوم الكمركية (دولة الامارات العربية المتحدة التقرير السنوي للعام 2020) (طه، 2022: 15-16).

جدول (2): متوسط معدل النمو الاقتصادي (الناتج محلي الإجمالي بالأسعار الجارية) لدولة الامارات العربية المتحدة للفترة (1975-2022)

الفترات الزمنية	متوسط معدل النمو الاقتصادي%
1980-1975	%1.7
1985-1980	%1.6
1990-1985	%4.5
1995-1990	%5.3
2000-1995	%9.7
2005-2000	%11.6
2010-2005	%9.9
2015-2010	%4.3
2017-2015	%3.3
2018	%9.4
2019	%-2.1
2020	%-16.4
2021	%18.8
2022	%22.1

مصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- دولة الامارات العربية المتحدة، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء للفترات (1975-2009) و(2010-2022).
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية الاجتماعية لدولة الامارات فترة 2005-2010
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التقارير السنوية لدولة الامارات العربية المتحدة للسنوات (2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023)

شكل (2): متوسط معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) الاماراتي للفترة (1980-2022)

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (2).

3. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة: يتضح من الجدول رقم (3) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار جارية من 104,5 ألف درهم عام 1975 إلى 197,1 ألف درهم في عام 2022 حيث ساهم ذلك في رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية وارتفاع القدرة الشرائية للمواطن والمقيم، مما انعكس في تحسن المستوى المعيشي وانتعاش ورواج الحياة الاقتصادية وتزايد عدد المشاريع وتضاعف معدلات التبادل التجاري وتزايد معدلات الاستخدام لليد العاملة، وزيادة عدد الاستثمارات المحلية والأجنبية. وأصبحت دولة الامارات العربية المتحدة موقع مهم لكل راغب في الاستثمار الآمن وتحقيق المكاسب المضمونة، مما جعل من هذه الدولة جاذبة للكثير من الاستثمارات الأجنبية، ويعود ذلك إلى المناخ الاقتصادي المناسب والموقع الجغرافي الذي تتسم به هذه الدولة، إذ تتوسط بين الشرق والغرب وغدت هذه الدولة في صدارة الدول لمؤشرات الرضي والسعادة العالمية وصنفت ضمن الدول مرتفعة الدخل في مؤشرات التنمية البشرية العالمية) دولة الامارات العربية المتحدة/التقرير السنوى لوزارة الاقتصاد، 2018: 29-30).

جدول (3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة للفترة (1975-2022) بالأسعار الجارية

السنوات	عدد السكان (ألف نسمة)	الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار درهم)	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية (مليون درهم)
1975	557,9	58,313	104,5
1985	1379,3	149056	107,3
1995	2411,0	241345	100,1
2005	4106,4	663318	161,5
2010	8264,0	1102444	133,4
2011	8672,0	1325158	152,8

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.2

السنوات	عدد السكان (ألف نسمة)	الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار درهم)	نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية (مليون درهم)
2012	8900,0	1412481	158,7
2013	9006,0	1469803	163,2
2014	9071,0	1520802	167,6
2015	9104,0	1359837	149,4
2016	9121,0	1356090	148,7
2017	9139,0	1434173	156,9
2018	9376,0	1568339	167,2
2019	9504,0	1435067	150,9
2020	9282,0	1283440	138,3
2021	9557,0	1524744	159,5
2022	9449,0	1862192	197,1

مصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- دولة الامارات العربية المتحدة، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء للفترات (1975-2009) و(2010-2022).
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية الاجتماعية لدولة الإمارات فترة 2005-2010
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التقارير السنوية لدولة الامارات العربية المتحدة للسنوات (2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023)

4. **نسبة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة:** يتبين من الجدول رقم (4) تنوع الصادرات وهي من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى التنوع الذي تحققه القطاعات الإنتاجية خارج قطاع النفط، وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي محليا من جهة، واختراق الأسواق الدولية ومنافسة السلع الأجنبية من جهة أخرى، وذلك خلال الفترة 2000-2020. يبدو من خلال الجدول المذكور تنوع صادرات دولة الامارات بدون قطاع النفط، وتتمثل أساسا في اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والمعادن العادية ومصنوعاتها وهي تمثل ما يعادل 55% من اجمالي الصادرات غير النفطية، وأما المنتجات الصناعية المتنوعة فهي تمثل حوالي 33% من اجمالي الصادرات غير النفطية، وأما المنتجات الغذائية والمشروبات الكحولية فإن نسبتها تقارب 10%، وثم في المرتبة الأخيرة السلع الأخرى بنسبة لا تتجاوز 5%. وأما القيمة الكلية للصادرات في دولة الامارات فهي في تزايد مستمر على مدار تلك السنوات من 2000 حتى 2017 (110,1 مليار درهم الى 581,3 مليار درهم) حيث سجلت أعلى قيمة لها وذلك في عام 2017 ثم تدنت في سنة 2018 إلى 206.05 وبعدها عادت للارتفاع في السنوات التالية حيث بلغت 254.6 مليار درهم اماراتي عام 2020 (بقة وعزالدين، 2024: 244-245).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.2

جدول (4): الصادرات غير النفطية ونسب مكوناتها لدولة الامارات العربية المتحدة للفترة (2000_2020) بالأسعار الجارية

	القيمة الكلية للصادرات (مليار درهم)	لؤلؤ واحجار كريمة ومعادن ثمينة	معادن عادية ومصنوعاتها	اللدائن ومصنوعاتها والمطاط مصنوعاتها	منتجات المعدنية	معدات النقل	منتجات الأغذية مشروبات سوائل كحولية	عجينة الخشب نفايات فضلات ورق	منتجات الصناعات الكيمياوية	مصنوعات من حجر ومنتوجات من خزف زجاج	مواد نسيجية ومصنوعاتها	أدوات واجهزة كهربائية وأجزاؤها	سلع الاخرى
2000		1.2%	53.4%	2.1%	6.5%	2.7%	3.8%	1.6%	3.2%	3.4%	9.9%	4.6%	7.5%
2005	113,5	3.51%	21.97%	16.77%	7.77%	1.98%	27%	3.99%	5.66%	5.88%	5.05%	3.82%	6.48%
2010	268,94	51.80%	9.19%	7.11%	4.01%	7.45%	7.01%	1.86%	2.65%	2.80%	1.42%	1.86%	2.85%
2011	324,88	56.63%	9.78%	5.99%	5.52%	4.47%	7.38%	1.7%	2.61%	2.14%	0.93%	1.3%	1.55%
2012	388,3	63.79%	10.17%	8.18%	3.92%	0.76%	4.69%	1.62%	2.10%	1.57%	0.68%	1.31%	1.22%
2013	380,4	54.04%	14.69%	7.09%	5.10%	0.98%	6.19%	2.92%	2.51%	1.98%	0.98%	1.97%	1.53%
2014	375,9	34.05%	22.71%	8.76%	6.03%	2.66%	5.63%	3.05%	3.34%	2.38%	1.47%	6.19%	3.8%
2015	382,6	46.53%	19.75%	6.89%	4.93%	1.61%	4.7%	2.53%	3.16%	1.77%	1.24%	3.67%	3.23%
2016	383,9	45.68%	18.38%	10.84%	4.22%	1.58%	5.23%	3.33%	2.94%	1.68%	1.05%	2.34%	2.75%
2017	581,3	38%	21.1%	8.4%	4.5%	2.4%	11.5%	2.4%	3.1%	1.5%	1.1%	4.4%	1.6%
2018	206,05	31.1%	24%	7.7%	5.2%	2.5%	11.4%	2.4%	4.8%	1.8%	1.3%	5.6%	2.3%
2019	231,2	32.90%	20.98%	7.48%	9.32%	1.15%	9.42%	2.05%	4.78%	1.47%	1.11%	5.49%	3.85%
2020	254,6	43.92%	16.65%	8.18%	5.15%	0.85%	9.7%	2.05%	4.21%	1.14%	0.88%	4.42%	2.85%

مصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- دولة الامارات العربية المتحدة، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء للفترات (1975-2009) و(2010-2022).
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية الاجتماعية لدولة الأمارات فترة 2005-2010
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التقارير السنوية لدولة الامارات العربية المتحدة للسنوات (2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023)

5. **تطور مفردات النشاط الاقتصادي:** لا تزال الامارات تعتمد اعتماد جزئيا على الدخل النفطي غير أنها استطاعت أن تتمتع بأكبر اقتصاد متنوع في منطقة مجلس التعاون الخليجي، إذ يستأثر القطاع غير النفطي حاليا بما يقارب 70% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، والنسبة مرشحة للارتفاع الى 85% بحلول عام 2025، على الرغم من أنها تلتزم جميعها باستراتيجية التنمية الشاملة لرؤية الامارات 2025، وبينما تحتفظ أبو ظبي بمعظم احتياطات البلاد من النفط والغاز وتدير معظم المدخرات الوطنية، فإن إمارة دبي هي المركز التجاري في الدولة حيث تجتذب دبي استثمارات اجنبية ضخمة في الوقت الذي تستعد فيه لاستضافة معرض اكسبو 2020 (دولة الامارات العربية المتحدة /وزارة الاقتصاد، 2018، 37).يعد القطاع النفطي في معظم الدول الخليجية هو القطاع الرئيسي اما في دولة الامارات العربية المتحدة فإنها تتمتع بقاعدة الاقتصادية متنوعة ولقد شهد اقتصاد الامارات استقرارا وتطورا كبيرا لأنه يعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل في دولة لها خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط مثل تراجع الطلب أو انخفاض الأسعار. يتضح من الجدولين (5 و6) أن حجم الناتج المحلي الإجمالي

في الامارات اخذ بالتزايد بشكل متذبذب منذ بداية سنة (1975) الى (2022) حيث وصل من (58,313) مليار درهم إلى (1,862,192) مليار درهم اماراتي ويعود هذا التزايد إلى التحسن الذي شهدته القطاعات الاقتصادية لا سيما القطاع النفطي الذي ارتفع من (33,387) مليار درهم في عام 1975 إلى (563806) مليار درهم عام 2022 وهذا التصاعد في الإيرادات النفطية أدى إلى تحسين البنية التحتية للدولة وكما ازدادت الأهمية النسبية لقطاعات التجارة العامة والعقارات وهما النشاطان اللذان يحتلان الوزن النسبي الأكبر في اجمالي الناتج المحلي الإجمالي من عام 1975 الى عام 2022 حيث ازداد من (17,825 إلى (351,10) مليار درهم الاماراتي وأيضا ارتفع ناتج قطاع الزراعة من (315) إلى (15,340) مليار درهم من عام (1975 إلى 2022)، وكما ارتفع وزن كل من قطاعات السياحة والتعليم والمصارف والصناعات التحولية في الناتج المحلي الإجمالي، وكما هو واضح في الجدولين 5 و6 وهذا يؤشر إلى تحول إيجابي في اقتصاد هذه الدولة، ذلك أن تنويع مصادر دخلها من شأنه تجنيبها تقلبات الظروف الاقتصادية، ويقلل تأثرها بالأزمات الاقليمية والدولية التي تتعرض لها الدول المعتمدة بشكل شبه كلي على المورد النفطي (دولة الامارات العربية المتحدة، التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد73:2023-75).

جدول (5): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة للفترة (1975-2009) بالأسعار الجارية مليار درهم

السنوات الانشطة الاقتصادية	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع الزراعة	315	793	1,380	1,970	4,313	8,670	13,791	14,251	13,851	13,958	13,928	13,798	13,898	14,383	14,604
الصناعات الاستخراجية	33,387	89,296	56,753	73,073	61,088	110,126	104,520	102,693	124,160	170,739	245,786	329,563	346,135	441,413	266,968
الصناعات التحويلية	531	6,026	13,307	13,948	23,501	49,982	151,949	156,834	167,276	186,620	209,704	232,306	273,902	327,768	260,059
الكهرباء والمياه	270	1,674	2,765	3,176	4,169	5,955	11,266	12,186	14,588	16,736	20,126	24,071	27,949	32,933	36,333
التشييد والبناء	8,961	20,456	18,475	20,150	28,319	35,064	81,845	83,381	97,209	109,465	127,970	154,675	218,949	291,898	268,455
تجارة الجملة والتجزئة	8,864	24,819	23,784	31,546	47,609	65,898	98,932	106,052	113,537	120,549	128,287	152,762	191,420	213,971	166,837
المطاعم والفنادق	-	-	-	2,756	3,890	8,855	16,415	18,093	19,287	20,639	23,245	27,141	29,773	35,246	31,604
النقل والتخزين والاتصالات	1,847	5,490	6,215	9,139	15,504	25,377	61,844	70,064	77,809	90,767	100,471	116,143	139,513	167,582	159,751
العقارات وخدمات الأعمال	386,6	199,17	221,27	131,34	32,573	39,531	59,025	70,468	80,659	96,723	107,639	119,469	183,076	217,604	172,188
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1,300	4,401	10,685	10,627	4,043	6,108	11,075	12,441	13,539	15,138	17,273	19,812	24,590	31,894	31,640
قطاع المشروعات المالية	453	966	952	2,927	484,01	17,634	25,030	26,691	29,548	35,444	49,099	58,643	80,044	89,958	88,503
متجر الخدمات الحكومية	884	3,880	7,127	8,402	825,10	16,560	34,195	37,201	40,478	43,168	47,473	51,300	57,977	76,854	86,632
الخدمات المنزلية	39	197	359	492	205,1	1,617	1,901	2,025	2,175	2,249	2,769	3,166	3,582	4,158	4,266
ناقص: الخدمات المصرفية المحتسبة	1,081	2,757	2,014	3,832	179,6	8,197	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الناتج المحلي الاجمالي	58,313	161,638	149,056	186,125	345,241	383,179	671,790	712,380	794,117	922,195	1,093,770	1,302,848	1,590,808	1,945,661	1,587,838

مصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- دولة الامارات العربية المتحدة، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء للفترات (1975-2009) و(2010-2022).
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية الاجتماعية لدولة الأمارات فترة 2005-2010
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التقارير السنوية لدولة الامارات العربية المتحدة للسنوات (2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023)

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.2

جدول (6): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الامارات العربية المتحدة للفترة (2010-2022) بالأسعار الجارية مليار درهم

سنوات/ الأنشطة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
قطاع المشروعات غير المالية	969,719	1,184,995	1,258,389	1,289,751	1,319,378	1,145,059	1,129,314	1,193,388	1,323,315	1,285,529	1,052,548	1,285,296	1,609,797
قطاع الزراعة	8,103	8,632	8,870	9,306	9,562	9,841	10,182	10,925	11,158	11,463	12,371	14,385	15,340
الصناعات الاستخراجية	327,493	496,093	531,465	522,780	499,782	283,871	250,852	288,930	401,830	345,830	222,430	367,043	563,806
الصناعات التحويلية	93,437	107,978	114,200	116,493	123,418	124,777	126,489	134,545	139,987	136,120	132,089	152,501	181,116
الكهرباء والغاز والمياه وأنشطة إدارة النفايات	26,491	31,111	35,178	36,238	39,385	47,201	49,071	55,536	58,435	61,823	61,177	70,437	75,826
التشييد والبناء	122,306	121,180	118,171	121,179	128,076	133,698	129,972	130,915	135,596	139,708	125,582	128,774	137,620
تجارة الجملة والتجزئة؛	148,090	151,350	158,537	172,743	178,135	185,048	194,979	197,001	199,426	205,737	175,530	194,524	213,490
النقل والتخزين	62,858	73,393	77,120	80,858	87,280	92,622	81,796	83,654	85,690	88,600	65,850	71,969	102,020
المطاعم والفنادق	18,966	22,053	24,344	28,473	31,814	32,195	31,380	31,928	32,176	32,279	19,327	30,816	38,668
المعلومات والاتصالات	32,598	33,553	34,113	34,776	37,846	39,487	41,691	43,945	44,735	46,733	45,810	47,121	50,129
الأنشطة المالية	70,087	74,030	79,836	95,587	109,901	119,022	124,987	127,048	124,932	128,913	108,130	114,296	123,765
الأنشطة العقارية	51,773	55,793	64,190	65,601	74,149	81,096	89,282	90,356	82,823	80,640	66,775	71,492	82,619
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	51,435	53,335	55,630	60,847	65,604	68,795	72,722	72,550	76,164	79,663	69,300	74,475	80,783
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري	58,000	61,042	68,818	77,780	83,915	87,530	92,936	104,257	109,947	109,824	112,142	114,445	117,013
التعليم	12,661	15,108	17,110	18,343	20,428	21,313	23,236	24,688	25,450	25,239	25,346	26,186	27,364
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	6,859	9,229	12,303	15,146	16,348	16,990	18,424	18,756	19,934	21,947	23,010	26,877	31,592
الفنون والترفيه والترويح وأنشطة الخدمات الأخرى	6,651	6,186	7,159	6,969	7,552	8,127	9,237	9,660	9,911	9,747	7,950	8,697	9,424
أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل	4,637	5,090	5,438	6,684	7,608	8,225	8,854	9,480	10,145	10,801	10,620	10,707	11,617
الناتج المحلي الإجمالي	1,102,444	1,325,158	1,412,481	1,469,803	1,520,802	1,359,837	1,356,090	1,434,173	1,568,339	1,535,067	1,283,440	1,524,744	1,862,192

مصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- دولة الامارات العربية المتحدة، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء للفترات (1975-2009) و(2010-2022).
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التطورات الاقتصادية الاجتماعية لدولة الأمارات فترة 2005-2010
- دولة الامارات العربية المتحدة/وزارة الاقتصاد، التقارير السنوية لدولة الامارات العربية المتحدة للسنوات (2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019 و2020 و2021 و2022 و2023)

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.67.1.2

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. يتميز الاقتصاد الاماراتي بتمتعه باقتصاد حر ومتنوع ومستقر وهذا بسبب تنويع القاعدة الاقتصادية فيه، وما شرعت به حكومة دولة الامارات وحكومات الامارات المنضوية تحت لواءها من رؤى واستراتيجيات للمستقبل، تم ترجمتها إلى الواقع العملي.
2. لعل أهم ما يلفت النظر إلى تجربة هذه الدولة أنها ركزت على محورين هامين، إذ عملت الدولة كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية لمواطني الدولة حيث سخرت امكانات الدولة وجهود العاملين في الدولة من المغتربين لتحقيق هذا الهدف هذا من جهة، ومن جهة أخرى بنت استراتيجيتها التنموية على الانطلاق نحو العالمية في كل شيء وبشكل متميز، حتى اصبحت مركزا عالميا في الخدمات المختلفة بما فيها التقنيات المتطورة، والخدمات المصرفية، والسياحية وخدمات النقل وتكنولوجيا الاتصالات والخدمات الصحية والتعليمية.
3. لولا الاستقرار السياسي والأمني لهذه الدولة وتلاحم المواطنين مع حكومتهم كونهم يشعرون أنها جاءت لخدمتهم هم لا غيرهم لما استطاعت الدولة أن تحقق ما وصلت إليه، ذلك أن هذا الاستقرار أولى ركائز جذب الاستثمارات.
4. دعم تشريعات الدولة للمستثمرين المحليين والوافدين، وجعلهم يشعرون بالراحة والاطمئنان لمستقبل استثماراتهم هذه بكونها بيد أمينة داعمة لهم وغير مفرطة بحقوقهم.
5. العبء الضريبي المنخفض على أرباح الاستثمارات مقارنة بالدول الأخرى، وسهولة وسرعة انجاز المعاملات والابتعاد عن الروتينية والمحاباة والفساد كانت ولا زالت من العوامل الهامة لجذب الاستثمارات لهذه الدولة.

ثانياً. المقترحات: هناك أوجه عديدة يمكن لمن تشاء من دول لاتزال في طور التقدم والبناء أن تستفيد من هذه التجربة الواعدة، يمكن تلخيصها بالآتي:

1. عكست هذه التجربة أهمية أن تقتنع الشعوب بإخلاص حاكميها لها حتى تندفع للتلاحم معهم وتأييدهم في استراتيجياتهم وسياساتهم وخططهم التنموية، وهذا ما عملته حكومة دولة الامارات والحكومات المحلية للأمارات المنضوية تحت لواءها، إذ كسبت ثقة شعوبها بأن ما تشرعه من قوانين وما ترسمه من استراتيجيات ينصب أولا وأخيرا في صالحهم، وإن هذه الحكومات منهم وإليهم، ولم تكن هذه أقوال فقط بل أفعال على أرض الواقع. لذا فأن على أي حكومة تتطلع لتلاحم الشعب معها أن تعقد النية قولا وعملا على افناء ذاتها في صالح شعوبها، وتسخر تشريعاتها في هذا الاتجاه، وتعكس هذا في واقع مرأي يحسه المواطن ويتلمسه.
2. على الدول الراغبة بالتنمية الانطلاق من المحلية الى العالمية في كل شيء، وهذا ما وجدناه في تجربة دولة الامارات إذ انطلقت لتقدم نفسها للعالم في مستوى الخدمات التي تقدمها، وفي تنويع اقتصادها الذي حقق الاستفادة من المورد النفطي وسخره في سبيل تنويع مصادر الدخل، حتى غدت هذه الدولة مصدرا للسلع الصناعية والزراعية رغم تحديات الظروف الطبيعية من الأراضي الزراعية والمياه العذبة.
3. لابد للدول السالكة طريق التنمية أن تعمل جهدها لمكافحة آفة الفساد، وتشريع القوانين المطمئنة للمستثمرين والجاذبة لهم، وكل ما من شأنه القضاء على الروتين في معاملات المستثمرين، وأحكام القانون والعدالة بعيدا عن المحسوبية والمنسوبية والعشائرية والمناطقية والطائفية.

4. لعل من الأمور الهامة التي تجذب المستثمرين مقارنة العوائد بالتكاليف، وهنا يأتي التشريع الضرائبي الذي يجب أن يدعم هذا الاتجاه أولا وأن ترسم السياسة الضرائبية بما يدعم التنويع الاقتصادي، ومراجعة وتقييم هذه السياسة باستمرار كي لا يكون ما تنتهي إليه هذه السياسة تركيز على أحد أقطاب هذه الاستثمارات كالاستثمار العقاري مثلا واهمال مفردات الحقيبة الاستثمارية الأخرى كالزراعة والصناعة والسياحة.
5. لابد لأي تنمية اقتصادية من إيلاء التعليم أهمية خاصة وتحسين مخرجات التعليم لتكون مؤهلة للإبداع والابتكار، ودعم وتشجيع أنشطة البحث العلمي على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية بهدف تطوير الإنتاجية لها ومعالجة مشكلاتها بأسلوب علمي، وتطوير تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في جميع القطاعات، وأن يكون الطموح تحويل التعليم من الإطار المحلي إلى الأفق العالمي، كي تكون الدولة جاذبة للمتعلمين محققة في هذا الاتجاه قفزة علمية ومورد اقتصادي في الوقت ذاته.
6. الاستفادة من تجربة دولة الامارات في انشاء المدن الصناعية، والمناطق الحرة، ولعل تجربة المنطقة الصناعية الحرة في جبل علي شاهد على ما حققته دولة الامارات بهذا الاتجاه.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الاتحاد (15 سبتمبر 2021) الامارات تحولت الى نموذج عالمي على صعيد التنويع الاقتصادي، الاتحاد.
2. بقة، كريمة وعزالدين، علي، (2024)، (التنويع الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط –الامارات العربية المتحدة انموذجا -) مجلة الاعمال والدراسات الاقتصادية مجلد 09، عدد 02.
3. بن فريحة، نجاة ونصاح، سليمان (2020) (واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية –عرض تجارب بعض الدول) مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة.
4. البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، رؤية الامارات 2021، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/strategies-plans-and-visions-untill-2021/vision-2021 .
5. البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، رؤية نحن الامارات 2031، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/we-the-uae-2031-vision.
6. البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، مئوية الامارات 2071، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/innovation-and-future-shaping/uae-centennial-2071.
7. بوشول، السعيد وغانية، نذير وجورمون، سعاد، (2017) (المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي دراسة حالة المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية الاقتصادية، عدد 7.
8. الخطيب، ممدوح عوض. (2014) (التنويع والنموفي الاقتصاد السعودي)، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (16-17 فبراير)، الرياض.

9. دولة الامارات العربية المتحدة، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء للفترة (1975-2009)
10. دولة الامارات العربية المتحدة، قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء للفترة (2010-2022).
11. دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، (2018)، دراسة تنويع القاعدة الاقتصادية بدولة الامارات العربية المتحدة.
12. دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقارير السنوية للسنوات 2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020، 2021، 2022، 2023.
13. دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التطورات الاجتماعية والاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة للمدة 2005-2010.
14. صالح، خالد روكان عواد، (2011)، (دور التنويع الاقتصادي في تعديل هيكل الاقتصاد العراقي في ضوء سياسات الانتقال من الاقتصاد الشمولي الى الاقتصاد الحر)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الانبار.
15. صباح، أمجد، (2017)، (استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة)، مجلة علوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 12، العدد 46.
16. صباح، أمجد، (2018)، استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، عدد 47..
17. صبر، سعود غالي، حمه سعيد، شفان جمال، (2021) (أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من 1980-2017)، المجلة العربية للإدارة، مج 41، ع 2، ص 245-263.
18. طه، زياد عزالدين، (2022)، (دراسة التجربة الإماراتية في تنويع الاقتصادي مع إمكانية محاكاتها للاقتاد العراقي)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 72.
19. عميرة، محمد سعد، (2002) (اقتصاد الدولة الامارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية)، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
20. العيساوي، إسماعيل حمادي مجبل، (2009) (سياسة تنويع الاقتصادي واثارها الاقتصادية في البلدان النامية المنتجة للنفط المملكة العربية السعودية نموذجا) مذكرة ماجستير في الإدارة جامعة الانبار، العراق.
21. كمال، فقير وعلي، يوسفات، (2020)، (التنويع في مصادر الدخل وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية لحالة الامارات العربية المتحدة)، مجلة JEGE، المجلد 3، العدد 2، ص 1-15.
22. مجبل، إسماعيل حمادي، (2018)، (استراتيجية تنويع مصادر الدخل: تجربة دولة الامارات نموذجا)، مجلة الدنانير، العدد (14)، ص (146-162)، الجامعة العراقية، بغداد – العراق.
23. محمد امين، صلاح الدين احمد، (2016)، (إستراتيجية تنويع مصادر الدخل في دول النامية مختارة وإمكانية الاستفادة منها في إقليم كوردستان-العراق) أطروحة دكتورا، جامعة صلاح الدين -كلية الإدارة والاقتصاد –قسم الاقتصاد.
24. مرزوك، غاطف لافي، (2013)، (التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي. مقاربة للقواعد والدلائل)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (24).

25. الناروز، ضياء، (2019)، (اهم القضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي)، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر.
26. الهيتي. فوزان عبد الرحمان، (2003)، (التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي)، الواقع الراهن والاستراتيجية المطلوبة، مجلة افاق الاقتصادية العدد 94.
27. وسيلة، سعود وعباس، فرحات، (2017)، (تجربة الامارات العربية المتحدة في الانتقال الى الاقتصاد المتنوع) مجلة جديد الاقتصاد، عدد 12.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Martin, Hvidt, (2013), Economic Diversification in GCC Countries) Past Record and Future Trends, School of Economic and Political Science, uk.
2. Wagner, Johne, (2000), Regional Economic Diversify Action, Concept of Confusion) Journal of Regional Analysis and Policy, Mid-continent Regional Science Association, Vol.30 (2).
3. Usman, Zainab and Landry, David, (2021), Economic Diversification in Africa: How and Why It Matters) Carnegie Endowment for International Peace.